جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

ألفاظ التعليل
التي لم يذكرها الأصوليون
" جمعاً ودراسة "

إعداد

د/ عبدالله بن علي بن محمد المزم
الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه، كلية الدراسات القضائية والأنظمة
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢٤م الجزء الثاني)

ألفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون " جمعاً ودراسة "

عبد الله بن علي بن محمد المزم.

قسم أصول الفقه، كلية الدراسات القضائية والأنظمة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: hzakari@psu.edu.sa

ملخص البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الله ومصطفاه، أما بعد: يتناول هذا البحث بالجمع والدراسة والمقارنة ألفاظ التعليل التي لم يذكرها جمهرة الأصوليين، وهي على ثلاثة أقسام: حروف وأسماء وجمل ويبدأ البحث بدراسة حروف التعليل التي لم يوردها جمهور الأصوليين، وهي: الكاف، و "عن" و"على" والواو، و "أو"، و"كأن"، ثم ينتقل الباحث إلى دراسة أسماء التعليل وجمله التي لم يذكرها الأصوليون، وهي: الحال المفردة، والحال الجملة، والجملة الاستئنافية البيانية، وجملة الطلب، وقد اشتملت دراسة كلِّ لفظٍ من ألفاظ التعليل الواردة في البحث على بيان معناه في اللغة أو الاصطلاح، وبيان الراجح من إفادته للتعليل أو عدم إفادته، مع بيان مرتبته من حيث قوة التعليل والاستشهاد بعددٍ من الأمثلة من القرآن الكريم والسُّنة النبوية ولغة العرب؛ للدلالة على إفادته للعليَّة ثم اختتم الباحث الدراسة بذكر أهم النتائج التي توصَّل إليها ومن أهمها: اعتنى الأصوليون بجمع ألفاظ التعليل في بابي معاني الحروف والقياس، ولم يستقصِ الأصوليون ألفاظ التعليل، بل اقتصر أكثرهم على أهمها وأشهرها، وقد تبيَّن بعد النظر في تنوُّع ألفاظ التعليل وصيغه انقسامها إلى حروفٍ وأسماءٍ وجمل، وقد لاحظ الباحث

تفاوت مراتب الألفاظ الصالحة للتعليل في القوة، فوضع كلَّ لفظ منها في مرتبتــه اللائقة به.

الكلمات المفتاحية: **ألفاظ – التعليل – الأصوليون – الحروف – الجمل – البيانية – الحالية – الطلبية.**

Reasoning Terminology not Mentioned by Scholars of Jurisprudence Fundamentals - Collection and Study

Abdullah bin Muhammad bin Ali Al-Mazam,

Department of Fundamentals of Jurisprudence, College of Judicial Studies and Regulations, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukkarramah, KSA

Emial: hzakari@psu.edu.sa

Abstract:

This research deals with the collection, study, and comparison of the words of reasoning that were not mentioned by the majority of the scholars of fundamental Jurisprudence. They fall into three categories: letters, nouns, and phrases. The research begins by studying the letters: "kāf" (like), "ʿan" (about), "ʿala" (on), "wāw" (and), "aw" (or), and "kaʾanna" (as if). Then, the research touches on the nouns and phrases used for reasoning: the singular adverb, the adverb phrase, the figurative independent sentence, and requests. The linguistic as well as the terminological meanings of each word of reasoning is given, and an explanation of whether it is more likely to be useful

for reasoning or not, along with an explanation of its rank in terms of the strength of the reasoning is shown. Examples from the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet (pbuh) were cited as well as from the language of the Arabs. Among the most important results is that scholars collected only the most common of such terminology in chapters on letters and analogy. In addition, the ranks of the words suitable for reasoning varied in strength, so each word has been placed in its appropriate rank.

***Key Words*: Terminology - Reasoning - Scholars Of Fundamentals Of Jurisprudence - Letters - Sentences - Figurative - Current - Imperative.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على سابغ نعمائه، حمداً كثيراً طيباً ملء أرضه وسمائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ذاته ولا في أسمائه، شهادة موقن بلقائه، مؤمن بقضائه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم أنبيائه، وصفوة أوليائه، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ما أقبل نجمٌ بضيائه، وما اهتدى به في الظلمات تائه، أما بعد ..

فإن من المعلوم أن العلم بالأحكام الشرعية المستمدَّ من الكتاب والسنة نصاً أو استنباطاً لا يتحقق إلا بالإلمام بقواعد اللسان العربي؛ "فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريَّاناً من النحو واللغة"(١) ، فكان الوقوف على أغراض اللسان ومعانيه، وإدراك مقاصد ألفاظه ومبانيه؛ شرطاً للنظر لا بد منه، وزاداً للناظر لا غنى عنه.

وإن من جملة علم تلك القواعد والمقاصد علم حروف المعاني الجامع لألفاظها وأقسامها وشواهدها، الناظر في وجوه دلالاتها واستعمالاتها وما اختلف في دلالته منها.

من أجل ذلك اعتنى علماء اللغة بقيد وارده، وصيد شارده، مع سبر أغواره، وكشف أسراره، ومن بين أولئك العلماء من أفرده بالتصنيف، كأبي القاسم الزجاجي، وأبي الحسن الرماني، وأبي جعفر المالقي، وأبي محمد المرادي.

(١) البرهان للجويني ١/٤٣.

ثم جاء من بعد أهل اللغة علماء أصول الفقه فحذو حذوهم ونسجوا على منوالهم، مفردين لذلك باباً في مؤلفاتهم، ومضيفين إلى ما استفادوه منهم مزيد التحقيق والتدقيق.

ولما كان التعليل في الكلام هو أحد المعاني التي خصَّص الواضع لها جملةً من تلك الحروف، وكان القياس الفقهي القائم على التعليل هو أحد أهم المباحث الأصولية والأصول الاستدلالية الاجتهادية؛ اعتنى الأصوليون بجمع هذه الجملة من الحروف في باب القياس، ضمن مسلكي التعليل بالنص والتعليل بالإيماء، مع بيان شواهدها ومراتبها في قوة الدلالة على التعليل، ملحقين بذلك صيغاً أخرى سيقت في اللغة لغرض التعليل، وربما ذكروا بعضاً من ذلك في باب معاني الحروف.

غير أن ما يلفت انتباه المتأمل في صنيع جمهرة الأصوليين هو استغناؤهم بجمع الأكثر من الألفاظ في الموضعين عن استيفاء جميعها، دون بلوغ تمام الاستقصاء والاستيعاب، لما استعمل منها في هذا الباب.

وقد تنبَّه العلامة اللغوي ابن فارسٍ لخلوِّ كلام الأصوليين في باب حروف المعاني من بعض الحروف، متسائلاً عن الباعث لهم على ذلك، ومفصحاً عن مسلكه المستوعب بقوله: "رأيت أصحابنا الفقهاء يضمنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إياها دون غيرها، فذكرت عامة حروف المعاني رسماً واختصارا"[(١)] .

ولعل عذر الأصوليين في ترك الاستقصاء في حروف المعاني – ومنها حروف التعليل – أنها ليست في كثرة الاستعمال سواءً، فقصروا النظر على ما

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ص٨٧.

فشا في اللغة استعماله، على أن هذا وإن كان هو الغالب فيما قصدوه بالبحث منها إلا أن بعض ما أغفلوه أفشى استعمالاً من بعض ما ذكروه، كالتعليل بالحال والجملة المستأنفة، وكذلك حرف الكاف، فإن وروده للتعليل كثير، كما قال ابن مالك[١] ، وهذا بخلاف لفظ "الحكمة" الذي ذكره بعض الأصوليين، وكذلك لفظ "لعلة كذا"[٢] ؛ فإن الأول منهما نادر الوقوع في كلام الشارع، ومنه قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾[القمر / ٥]، والثاني لا وجود له فيه[٣] .

وكذلك فإن في بعض ما تركه الأصوليون من الألفاظ ما لا يعلم خلاف بين أهل اللغة في جواز التعليل به، مثل: حرف "عن"، بخلاف بعض ما ذكروه من ذلك، مثل: حرف "إنَّ" وحرف "إذ"؛ فإنهم قد اختلفوا في إفادتهما للتعليل[٤] .

من أجل ذلك عقدت العزم – مستعيناً بالله – على استقصاء ما لم يُذكر من أدوات التعليل وصِيَغِهِ في مظانِّها من تصانيف أصول الفقه المشهورة، وأعني

(١) شرح الكافية الشافية ٨١١/٢.

(٢) ينظر: المعتمد ٢٥٠/٢، والمستصفى ٣٠٨/١، والمحصول ٤٥٢/٥، وذكره الآمدي في الإحكام ٢٥٢/٣بلفظ "العلة كذا"، وكذلك ابن السبكي في جمع الجوامع، ينظر مع شرحه تشنيف المسامع ٢٥٨/٣.

(٣) قال العطار في حاشيته على جمع الجوامع لابن السبكي ٣٠٦/٢: "قوله: (العلة كذا فلسبب كذا) تركهما ابن الحاجب لندرة وقوعهما في القرآن والسنة"، وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في تعليقه على الإحكام للآمدي ٢٥٢/٣: "هذا التعبير لم يرد في الكتاب ولا في السنة فهو مجرد فرض وتقدير".

(٤) وممن ذهب إلى أن "إنَّ" لا تفيد التعليل المظفر التبريزي، حيث قال في تنقيح محصول ابن الخطيب ص٥٤١: "والحق أن "إنّ" لتحقيق الفعل، وليس لها في التعليل حظ"، وانظر الخلاف فيها وفي "إذ" في البحر المحيط ١٩٢/٥، ١٩٦/٥.

بمظانها: ألفاظها المذكورة في بابي معاني الحروف والقياس، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، ولا سيما الكتب التي اعتنت بجمع حروف المعاني وبيان دلالالتها؛ فإن أهل اللغة هم المرجع في هذا الباب(١) ، مُتْبِعاً كل لفظٍ منها بيان معانيه وأمثلته، ودراسة الخلاف فيما اختلف في إفادته التعليل منها، مع بيان مرتبة كل لفظٍ منها في التعليل، وهي خمس مراتب: أعلاها القطعي، ويليه الظني المتفق عليه، ثم الظني المختلف فيه مع رجحان إفادة التعليل بالوضع، ثم مع رجحانه بالسياق وقوة الكلام –والسياق أيضاً مراتب في القوة تتبين بمقارنة بعضه ببعض– ثم المختلف فيه مع رجحان عدم الإفادة، وجعلت البحث تحت عنوان:

ألفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون

" جمعًا ودراسة "

ولا بد هنا من التنبيه إلى أن المقصود بكلمة "الأصوليين" في العنوان هم غالبهم أو جلُّهم لا جميعهم، وممن عبَّر بعموم النفي في هذا الموضع من الأصوليين ابن السبكي، حيث قال: "ومن الحروف ما يستعمل في التعليل، وهو مشهورٌ فيه، ولم يذكره الأصوليون، نحو: إذ"(٢) ، وإذا ما تبيَّن لنا أن من الأصوليين قبله من نصَّ على إفادتها التعليل _ كالطوفي في شرح مختصر الروضة(٣) _ ظهر أن مقصوده جمهور الأصوليين أو غالبهم لا جميعهم، على أنه ربما أراد جميعهم ولكنه لم يقف على كلام من صرّح بذلك.

---

(١) ينظر: المحصول ٣٧٧/١، ٤٠٤/١.

(٢) رفع الحاجب عن ابن الحاجب ٣١٥/٤.

(٣) حيث قال ١٤٦/١ ما نصه: "ثم إنها _ يعني "إذ" _ في عرف اللغة تستعمل في موضوع التعليل والدليل"، والطوفي توفي سنة ٧١٦، وابن السبكي ولد سنة ٧٢٨.

وبناءً على هذا سوف أتناول بمشيئة الله بالجمع والدراسة والتحقيق ألفاظ التعليل التي لا أعلم أحداً من الأصوليين ذكرها في مظانها، معرضاً عمَّا قد يذكره بعضهم منها في غير مظنته، كما أتناول بالبحث أيضاً ما لم يشتهر التعليل به بين الأصوليين، وهي الألفاظ التي لم يذكرها إلا الواحد أو الاثنان منهم دون جمهورهم وعآمتهم، وما سوى ذلك مما لم يدخل في شرط البحث وحدوده –نحو: أدوات الشرط ولعل وإذ وحتى والمفعول لأجله– فلم أدخله فيه.

هذا ولم أقف على دراسةٍ أصوليةٍ مستقلَّةٍ تُعنى بجمع ألفاظ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون، إلا أنني أثناء إعداد هذا البحث وقفت على بحثٍ بعنوان: "حروف التعليل وألفاظه بين النحويين والأصوليين" للباحث د. عبد الفتاح محفوظ، فوجدت ما في بحثي موافقاً لبحثه في عدِّ أكثر الألفاظ، ومفترقاً عنه في عدِّ ألفاظٍ أخرَ، هي الواو، (١) والجملة المستأنفة البيانية، والحال، وجواب الأمر،

كما وقفت على بحثٍ آخر بعنوان "حروف التعليل عند النحويين والمفسرين" للباحث الأستاذ عماد علوان حسين، وهو بحثٌ لغويٌّ اقتصر فيه الباحث على دراسة حروف التعليل دون الجمل، هذا مع اختلاف هذا البحث عن سابقَيه في مسلك الدراسة لمادة البحث من جهة التقسيم الموضوعي، ومن جهة التفصيل في بيان معاني ألفاظ التعليل، وكذلك دراسة الخلاف فيما اختلف في إفادته منها، وبيان الراجح، ثم بيان رتبتها في قوة التعليل، مع العناية بالتمثيل لها من شواهد الوحي ولغة العرب حيث أمكن ذلك.

---

(١) نقل الباحث الفاضل عن الشوكاني نسبة القول بإفادة الواو للتعليل إلى أبي المعالي الجويني، وسيأتي إن شاء الله في المطلب الثاني من المبحث الأول تحقيق الكلام على هذه النسبة.

أهمية الموضوع

وتكمن أهمية موضوع البحث في أمرين:

الأول: إبرازه لأهمية فنون اللغة العربية وأبوابها وفقهها في فهم علوم الشريعة عامة، وفي تكوين علم أصول الفقه وتمكين قواعده خاصة، وهذا ما سوف يلمسه القارئ وهو يرى الباحث لا يفتأ يرجع إلى كتب اللغة وحروف المعاني ويتزود منها في رحلة بحثه الأصولي، منذ أن وضع قدمه في ركاب راحلته .

الثاني: توسيع نطاق الاستنباط من النصوص بإضافة هذه الدراسة إلى باب مسالك العلة من أبواب دليل القياس الذي يعدُّ أحد مصادر الاستدلال الكبرى، وأهم الأصول الفقهية الاجتهادية على الإطلاق.

وقد اقتضت فكرة البحث ومادته العلمية تقسيمه إلى تمهيدٍ وفصلين:

التمهيد: في بيان مسالك العلة، وما ذكره الأصوليون من ألفاظ التعليل وما لم يذكروه إجمالاً

الفصل الأول: التعليل بالحروف، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعليل بحرف الكاف، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: بيان معاني الكاف إجمالاً

المطلب الثاني: ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المطلب الثالث: بيان رتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الثاني: التعليل بـ "عن"، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: بيان معاني "عن" إجمالاً

المطلب الثاني: بيان رتبتها في التعليل

المطلب الثالث: أمثلة التعليل بها

المبحث الثالث: التعليل بـــالواو، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : بيان معاني الواو إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المطلب الثالث : بيان رتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الرابع: التعليل بـــ "أو"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : بيان معاني "أو" إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المبحث الخامس: التعليل بـــ "كأنَّ"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : بيان معاني "كأن" إجمالاً

المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح

المبحث السادس: التعليل بـــــ"على"، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان معاني "على" إجمالاً

المطلب الثاني: إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحويين في ذلك

المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

الفصل الثاني: التعليل بالأسماء المفردة والجمل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعليل بالحال المفردة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها

المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل

المطلب الثالث: إهمال جمهور النحاة بيان إفادة الحال التعليل، وبيان سببه

المطلب الرابع: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الخامس: أمثلة التعليل بها.

المبحث الثاني: التعليل بالجملة الحالية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها

المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل

المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها

المبحث الثالث: التعليل بالجملة المستأنفة البيانية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول : بيان معنى الجملة المستأنفة إجمالاً

المطلب الثاني: أقسام الجملة الاستئنافية البيانية

المطلب الثالث: أغراض الجملة الاستئنافية البيانية

المطلب الرابع: إفادة الجملة الاستئنافية البيانية التعليل

المطلب الخامس: بيان مرتبتها في التعليل

المطلب السادس: أمثلة التعليل بها

المبحث الرابع: التعليل بجواب الأمر، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف جواب الأمر

المطلب الثاني: إفادة جواب الأمر التعليل

المطلب الثالث: مرتبة التعليل بجواب الأمر

المطلب الرابع: أمثلة التعليل بجواب الأمر

ثم ختمت البحث بخاتمةٍ ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

هذا، وما كان في هذه الدراسة من صواب فمني ومن الله، وما كان فيها من خطأٍ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، وأسأل الله تعالى أن يبارك في هذا العمل، وأن ينفع به كاتبه والناظر فيه، إنه سميع قريب مجيب.

تمهيد

في بيان مسالك العلة، وما ذكره الأصوليون من ألفاظ التعليل وما لم يذكروه بيان مسالك العلة إجمالاً

مسالك العلة[1] : هي الطرق الدالة على عليَّة الوصف للحكم، وعِدَّتها عند الأصوليين عشرةٌ هي: النص والإجماع والإيماء والمناسبة والشبه والسَّبْر والدوران والطرد وتنقيح المناط وإلغاء الفارق، وقد نظمها العلامة ابن أبي شريف في حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع وساقها مُرتَّبَةً حسب الأقوى بقوله[2] :

مسالكَ علَّةٍ رتِّبْ فنصٌّ ∴ فإجماعٌ فإيماءٌ فسيرُ

مناسبةٌ كذا شبهٌ فتِلوٌ ∴ له الدورانُ طردٌ يستمرُّ

فتنقيح المناط فألغِ فرقاً ∴ وتلك لمن أراد الحصر عشرُ

بيان مسلك النص وصيغه عند الأصوليين :

المراد بمسلك النص عند الأصوليين: أن يذكر دليلٌ من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف بلفظٍ موضوعٍ له في اللغة من غير احتياج فيه إلى نظرٍ واستدلال[3] .

---

(١) ينظر الكلام على مسالكها في: اللمع ص١١٠، المستصفى ٣٠٨/١، المحصول ١٣٧/٥، الإحكام للآمدي ٢٥١/٣، شرح مختصر الروضة ٣٥٦/٣، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٣١٢/٤، جمع الجوامع بحاشية البناني ٢٦٢/٢.

(٢) حاشية ابن أبي شريف على شرح المحلي على جمع الجوامع لوحة ٢٤٨/ب.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٥٢/٣.

في هذا المسلك جمع الأصوليون صيغ التعليل التي وردت في نصوص الشرع ولغة العرب، وقسموها إلى قسمين، قاطعٍ وظاهر:

فالقاطع: هو ما لا يحتمل غير العلية، مثل: العلة كذا، والسبب كذا، ومن أجل كذا، وكي، وإذن.

والظاهر: هو ما يحتملها احتمالاً راجحاً، مثل: اللام ظاهرةً ومقدَّرةً، والباء، وإنَّ، والفاء[1] .

ما ذكره الأصوليون من ألفاظ التعليل وما لم يذكروه إجمالاً :

اعتنى الأصوليون في باب القياس بجمع ألفاظ التعليل الواردة في نصوص الشرع شواهد العربية، غير أن هذا الجمع اقتصر في الغالب على ما اشتهر التعليل به، كاللام والباء والفاء، مضيفين إلى هذا ألفاظاً أخرى، نحو: إنَّ ولعلَّ ومِن والمفعول لأجله.

لكن ثمَّت ألفاظاً أخرى من ألفاظ التعليل لم يستوعبها الجمع عند جمهورهم، فلا تجد لها ذكراً إلا عند القلة منهم، كالواحد والاثنين، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحروف، وهي: الكاف وعن وعلى وكأنَّ والواو وأو.

القسم الثاني: الأسماء، وهي الحال المفردة.

(١) اختلف الأصوليون في الفاء، فمنهم من ألحقها بمسلك النص، وهي طريقة ابن الحاجب وابن السبكي، ومنهم من ألحقها بمسلك الإيماء، وهي طريقة الرازي والآمدي، ينظر: المحصول ١٣٩/٥، الإحكام ٢٥٤/٣، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب ٣١٦/٤، جمع الجوامع مع حاشية البناني ٢٦٤/٢.

القسم الثالث: الجمل، وهي الجملة المستأنفة والجملة الحالية وجملة الطلب.

وألفاظ كل قسمٍ من هذه الأقسام هو موضوع هذه الدراسة، على ما سيأتي بسطه في أثناء مباحثها إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول
التعليل بالحروف

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول
التعليل بحرف الكاف

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول
معاني الكاف إجمالاً

استعملت العرب الكاف المفردة للدلالة على عدة معانٍ[1] ، وبيان ذلك أنها تأتي تارةً جارَّة وتارة غير جارة، والجارة على نوعين: حرفٍ واسمٍ، فالحرف له خمسة معانٍ:

الأول: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد .

الثاني: التعليل، وسيأتي ذكر أمثلته وبيان الخلاف فيه في المطلب التالي إن شاء الله .

الثالث: الاستعلاء، ذكره الكوفيون، ومثاله: ما حكي عن بعضهم أنه لما قيل له: كيف أصبحت؛ قال: كخير، أي: على خير، وقيل: هي هنا للتشبيه على حذف مضافٍ، أي: كصاحب خيرٍ .

(١) تنظر مع بسطها وتفصيلها في: "مغني اللبيب" لابن هشام ص٢٣٣، وينظر أيضاً: "رصف المباني" ص٢٧٢، الجنى الداني" ص٧٨.

الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ"ما"، نحو: سلِّم كما تدخل، وصلِّ كما يدخل الوقت .

الخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى / ١١]، قال الأكثرون: ليس مثله شيء .

وأما الكاف الاسمية فمرادفة لـ"مثل"، ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

يضحكن عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وأما الكاف غير الجارَّة فنوعان:

الأول: المضمر المنصوب والمجرور، كقوله تعالى: ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ﴾ [الضحى / ٣].

الثاني: حرف معنىً لا محلَّ له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: "ذلك"، ولبعض أسماء الأفعال، نحو: "رويدك".

المطلب الثاني

الخلاف في التعليل بالكاف مع بيان الراجح

اختلف أهل اللغة في إفادة الكاف التعليل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها لا تفيده مطلقاً، أي: لا في المجرَّدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص / ٨٢]، ولا في المقرونة بـ"ما" الزائدة، نحو قولهم: "كما أنه لا يعلم فتجاوز عنه"، ولا في المقرونة بـ"ما" المصدرية"، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة / ١٥١]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة / ١٩٨]، وهذا المذهب حكاه ابن هشام الأنصاري النحوي عن الأكثرين(١) .

القول الثاني: أنها تفيده مطلقا، وهو قول الأخفش(٢) ، واختاره ابن مالك الأندلسي النحوي، حيث قال في ألفيته:

شبِّهْ بكافٍ وبها التعليل قد ∴ يُعنى وزائداً لتوكيدٍ ورد(٣)

وجزم بهذا المذهب ابن هشامٍ، ونسبه إلى قومٍ، ولم يسمِّهم.

(١) مغني اللبيب ص٢٣٤.

(٢) حكاه عنه المرادي في الجنى الداني ص٨٤.

(٣) ألفية ابن مالك ص٢٦، وقد سبق النقل عنه ص٤ أنه قال: "ورودها للتعليل كثير".

القول الثالث: أنه إن كانت الكاف مكفوفةً بـــــ"ما"؛ جاز أن تكون للتعليل، وإلا فلا، وهذا الرأي حكاه ابن هشام عن بعض أهل اللغة ولم يسـمهم[١] ، وهـو الذي يشعر به كلام ابن مالك في "تسهيل الفوائد"[٢] .

والراجح من هذه المذاهب هو المذهب الثاني، وهو أنها قد تـأتي للتعليـل؛ وذلك لشبهها في المعنى بـــــ"كي" التعليلية الناصبة، ذكر هذا ابن مالكٍ مستدلاً عليه بنصب الفعل بها في قول الشاعر:

وطَرْفَـكَ إمَّـا جئتنـا فاحبسـنَّه ∴ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظـر[٣]

وأما الاعتـراض علـى الاسـتدلال بقولـه تعالـى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ بأن الكاف للتشبيه لا للتعليل؛ لأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمرٍ واحدٍ، وهو الإحسان، فهو بمنزلة قولـه عـز وجل: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص / ٧٧]، والكاف فيه للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب[٤] ؛ فجوابه من وجهين:

---

(١) مغني اللبيب ص٢٣٤.

(٢) تسهيل الفوائد ص١٤٧.

(٣) نقل هذا التوجيه عن ابن مالكٍ ابنُ هشام في "مغني اللبيب" ص٢٣٥، ثم قال: "وزعم أبـو محمد الأسود في كتابه المسمى "نزهة الأديب" أن أبا علي – يعني: الفارسي – حرَّف هـذا البيت وأن الصواب فيه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا .. البيت"

(٤) ذكر هذا الاعتراض ابن هشام في "مغني اللبيب" ص٢٣٤، ولم يجب عنه.

الأول: عدم تسليم أن الكاف في قوله: "كما أحسن الله إليك" صريحة في التشبيه، بل يحتمل أن يراد بها التعليل كذلك، وممن ذكر هذا الاحتمال أبو حيان الأندلسي المفسر النحوي في موضعين من تفسيره[١] .

الثاني: أنه لو سلِّم أن الكاف في آية القصص لا تحتمل التعليل؛ لم يلزم منه أن تجعل للتشبيه في آية البقرة؛ للفرق الحاصل بينهما؛ إذ مشابهة الإحسان للإحسان ظاهرة لا تحتاج إلى تقديرٍ، بخلاف مشابهة الذِّكْرِ للهداية؛ فإنه لا يتبين وجه الشبه بينهما إلا بتقدير الوجه الذي ذكروه، وما لا يحتاج إلى تقدير أظهر مما يحتاج إليه[٢] ، فلا يصح قياسه عليه.

المطلب الثالث

في بيان رتبتها في التعليل

تبيَّن مما سبق أن الكاف في اللغة جاءت على عدَّة معانٍ سوى التعليل، وعلى هذا فلا تكون قطعية الدلالة على التعليل، كما سبق بيان الخلاف في إفادتها للتعليل بين اللغويون؛ وبناءً على هذين الأمرين تكون دلالتها على التعليل دلالة ظنية مختلفاً فيها، لكنها دلالة وضعية راجحة؛ لقوة الأدلة الدالة على ذلك، على ما سبق بيانه وترجيحه.

(١) البحر المحيط ٢/٧٢٤، ٨/٣٢٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٤٠.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بالكاف

مضى في المطلب الثاني ذكر بعض أمثلة التعليل بالكاف من القرآن الكريم، وسأورد في هذ المطلب مزيداً من الأمثلة من القرآن والسنة ولغة العرب:

المثال الأول: قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة / ٢٣٩]، المعنى: فاذكروا الله لأنه علمكم ما لم تكونوا تعلمون.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة / ٢٨٢] (١) .

المثال الثالث: قول رسول الله ﷺ: (ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس) رواه أحمد والبخاري والترمذي بهذا اللفظ(٢) ، ورواه الجماعة بنحوه، والمعنى: ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً بما شغلونا عن صلاة الوسطى، وإنما تكون الكاف هنا للتشبيه لو قال: شغلهم الله كما شغلونا، ومما يؤكد قصد التعليل بالكاف ما ورد في البخاري بلفظ: (ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، شغلونا عن الصلاة الوسطى)، ومسلم بلفظ: (شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا)(٣) ؛ فإن فيه

(١) ينظر في هذا المثال والذي قبله: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٥٥١.
(٢) صحيح البخاري (٤١١)، مسند أحمد (٥٩١)، سنن الترمذي (٢٩٨٤).
(٣) صحيح البخاري (٢٩٣١)، وصحيح مسلم (٦٢٧، ٦٢٨).

ترتيب الدعاء بتعذيبهم على شغلهم النبي ﷺ والمؤمنين عن الصلاة، وهذا الترتيب يشعر بالعلِّية، ولهذا كان حمل الكاف هنا على معنى التعليل أولى من قول من حملها من الشراح على التشبيه بقوله: "وجه التشبيه اشتغالهم بالنار مستوجب لاشتغالهم عن جميع المحبوبات فكأنه قال: شغلهم الله عنها كما شغلونا عنها"[(١)] ؛ فإنه لا شاهد له من ألفاظ الحديث، وكذلك فإن المشبه _ وهو شغل الله لهم عن المحبوبات – لم يذكر في ألفاظ الحديث، فتأويل الشارح ملءَ قبورهم وبيوتهم ناراً بشغلهم عن محبوباتهم تأويلٌ متكلَّفٌ مخالف للظاهر لا يلجأ إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا.

المثال الرابع: حكى سيبويه عن العرب قولهم: "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه"، نقل هذا عنه ابن مالك ثم قال: "والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و"ما" زائدة"[(٢)] .

(١) هو أبو محمد العيني في شرحه: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٩/٢٣.

(٢) شرح الكافية ٨١٢/٢، وينظر أيضاً: الجنى الداني ص٨٤، وينظر الكتاب لسيبويه ١٤٠/٣.

المبحث الثاني

التعليل بـــ "عن"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

معاني "عن" إجمالا

تأتي "عن" على ثلاثة أوجه[1] :

*** أحدها:** أن تكون حرفاً جاراً، ولها على هذا الوجه عشرة معان:

أحدها: المجاوزة، نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت السهم عن القوس.

الثاني: البدل، نحو قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة / ٤٨].

الثالث: الاستعلاء، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [محمد / ٣٨]، وقول ذي الأصبع:

لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسب ∴ عني ولا أنت ديَّاني فتخزوني

أي لله درُّ ابن عمك لا أفضلت في حسب عليَّ ولا أنت مالكي فتسوسني.

(١) تنظر هذه الأوجه في: مغني اللبيب ص١٩٦، رصف المباني ص٤٢٩، الجنى الداني ص٢٤٢.

الرابع: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة / ١١٤]، وسيأتي باقي أمثلته في المطلب الثالث إن شاء الله.

الخامس: أن تكون مرادفةً "بَعْدَ" نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق / ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

السادس: الظرفية، كقول الشاعر:

وآسٍ سراة الحي حيث لقيتهم ∴ ولا تَكُ عن حمل الرباعة وانيا

لأن "ونى" لا يتعدى إلا بـ"في"، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه / ٤٢].

السابع: مرادفة "مِن"، نحو قول الله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف / ١٦]، بدليل: ﴿فَنُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ﴾ [المائدة / ٢٧].

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم / ٣]، لكن قال ابن هشام: "والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى"، وعلى هذا فالأولى التمثيل بما مثل به المالقي، وهو قول امرئ القيس:

تَصُدُّ وتبدي عن أسيلٍ وتتقي ∴ بناظرةٍ من وحش وجرةَ مطفلِ

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك ومثله بـــ"رميت عن القوس"؛ لأنهم يقولون أيضاً: "رميت بالقوس".

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ∴ فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

أراد: فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت "عن" من أول الموصول وزيدت بعده.

* **الوجه الثاني**: أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو: أعجبني أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ∴ ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وكذا يفعلون في أن المشددة فيقولون: أشهد عن محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم.

* **الوجه الثالث**: أن تكون اسماً بمعنى جانِب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها "مِن"، وهو كثيرٌ، كقول الشاعر:

فلقد أراني للرماح دريئة ∴ من عن يميني مرة وأمامي

الثاني: أن يدخل عليها "على"، وذلك نادرٌ، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله:

..... ∴ على عن يميني مرَّتِ الطير سُنَّحَا

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس:

ودع عنك نهبا صيح في حجراتـــه ∴ .....

وذهب ابن هشام إلى أنها ليست هنا اسماً؛ مستدلاً بأنـــه لا يصـــح حلـــول الجانب محلها.

المطلب الثاني

في بيان رتبتها في التعليل

تبين مما سبق أن الحرف "عن" وإن أفاد التعليل إلا أن إفادته له لا تنحصر فيه، بل هو حرف دالٌّ على معانٍ عدّةٍ ثابتةٍ له غير التعليل، لكن إفادته للتعليل مما لم يعلم فيه خلاف بين الأصوليين واللغويين، فكانت رتبتـــه فـــي التعليـــل رتبـــة المظنون المتفق عليه.

المطلب الثالث

أمثلة التعليل بـــ"عن"

المثـال الأول: قول الله تعـــالى: ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود / ٥٣]، قال ابن عطية: "أي لا يكـــون قولـــك ســـبب تركنا"[(١)] .

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات / ٤٧]؛ قال القرطبي: "أي: لا تذهب عقولهم بِشُرْبِها"[(٢)] .

(١) المحرر الوجيز ١٨١/٣، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٦٧/٦.

(٢) تفسير القرطبي ١٥/ ٧٨، وانظر: تفسير ابن جرير ٣٩/٢١.

المثال الثالث: قوله عز وجل: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة / ١٩]، قال الزمخشري: "(لا يُصدَّعون عنها): أي: بسببها"(١)

المثال الرابع: قوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم:٣]، قال ابن عطية: "ليس يستكلم عن هواه، أي بهواه وشهوته"(٢) .

(١) الكشاف ٤/٤٦٠.

(٢) المحرر الوجيز ٥/١٩٦.

المبحث الثالث
التعليل بالواو

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول
معاني الواو

الواو في اللغة ذات معانٍ أهمها[1] :

المعنى الأول: العطف، وهو الأصل فيها[2] ، ومعناه مطلق الجمع، وهو مذهب جمهور النحويين، خلافاً لثعلبٍ وقطرب، فتعطف الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[العنكبوت / ١٥]، وعلى سابقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[الحديد / ٢٦]، وعلى لاحقه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[الشورى / ٣].

المعنى الثاني: أن تكون بمعنى لام التعليل، ذكره بعض أهل اللغة، وسيأتي التمثيل لذلك وبيان الخلاف فيه.

المعنى الثالث: واو القسم، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾[العصر / ١].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص٤٦٣، رصف المباني ص٤٧٣، الجنى الداني ص١٥٣.

(٢) شرح قطر الندى ص٢٣٤.

المعنى الرابع: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، وقدّرها النحويون بـ"إذ"، كقوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ﴾ [آل عمران / ١٥٣].

المعنى الخامس: واو المفعول معه، كقوله سبحانه: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس / ٧١].

المعنى السادس: واو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج / ٥].

المعنى السابع: واو رُبَّ، كقول الشاعر:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله ∴ .....

ذهب المبرِّد والكوفيون إلى أنها حرف جرٍّ لنيابتها عن "ربَّ"، وأن الجر بها لا بـ"رب" المحذوفة، قال ابن هشام: "والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر برب محذوفة"(١) .

المعنى الثامن: الواو بمعنى "أو"، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء / ٣]، وهذا على مذهب الكوفيين؛ لأن الواو لا تأتي بمعنى "أو" عند البصريين(٢) .

---

(١) مغني اللبيب ص٤٧٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير ٢/٢٦٨.

المطلب الثاني

الخلاف في إفادة الواو التعليل وبيان الراجح

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الواو قد تأتي بمعنى لام التعليل، وممن صرح بهذا أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري، شيخ الخطيب البغدادي[١] ، حيث قال: "باب الواو المفردة: على سبعةٍ وعشرين وجهاً .. والخامس والعشرون: بمعنى اللام، كقوله: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص / ٦]، معناه: لنري فرعون وهامان وجنودهما"[٢] ، والظاهر أن الواو هنا هي واو العطف، والمعنى: ونريد أن نمنَّ على الذين استضعفوا وأن نمكن لهم وأن نري فرعون .. ، وعزا ابن هشام هذا المذهب إلى الخارزنجي البستي، وذكر أنه حمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[الشورى / ٣٤، ٣٥]، ثم قال ابن هشام: "والصواب أن الواو فيهن للمعية"[٣] .

والذي يترجح عند مقيِّد البحث أن الواو لم توضع للتعليل، ولكنها قد تشعر به إذا كان المعطوف بها صالحاً لعليَّة المعطوف عليه، فيكون التعليل مستفاداً من

---

(١) تنظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣١٧/٧.

(٢) وجوه القرآن للحيري ص٥٨٠.

(٣) مغني اللبيب ص٤٦٩.

المجموع من الواو وسياق الكلام وقوَّته لا من الوضع، والدليل على إشعار الواو بالتعليل بالشرط السابق قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾[آل عمران / ١٥٢]؛ فإن التنازع علة الفشل، وقد عطف عليه بالواو، فكأنَّ المعنى –والله أعلم–: حتى إذا فشلتم لتنازعكم، أي: تنازعتم ففشلتم، ويشهد لهذا التأويل ما ورد صريحاً في القرآن أيضاً من تعليل الفشل بالتنازع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟﴾[الأنفال / ٤٦]، فجعل الفشل أثر التنازع ونتيجته لترتيبه عليه بفاء السببية؛ ولهذا قال أبو حيان في تفسيره: "والأظهر أن يكون (فتفشلوا) جواباً للنهي، فهو منصوبٌ، ولذلك عُطف عليه منصوبٌ؛ لأنه يتسبب عن التنازع الفشلُ، وهو الخور والجبن عن لقاء العدو"(١) ، وقوله: "ولذلك عطف عليه منصوبٌ" يعني قوله تعالى بعده: ﴿وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.

وممن صرَّح بسببية التنازع للفشل الحافظ ابن كثير في تفسيره حيث قال: "ولا يتنازعوا فيما بينهم أيضاً فيختلفوا فيكون سبباً لتخاذلهم وفشلهم"(٢) .

وقد أشار سيبويه –إمام النحو– إلى خروجها عن معناها الأصلي الذي هو إرادة الجمع إلى قصد التعليل، وذلك في نحو قول القائل: زرني وأزورك، حيث قال: "ولم تُرِدْ أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك .. ولكنه أراد أن يقول:

(١) البحر المحيط ٣٣٢/٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٧٠/٤.

زيارتك واجبة على كل حال؛ فلتكن منك زيارة"[١] ، والمعنى: لتكن منك زيارةٌ؛ لأن زيارتي إياك واجبة، فكأنه قال: زرني لأني أزورك، ثم استشهد بقول الأعشى: فقلت ادْعي وأدعوَ إنَّ أندى ∴ لِصوتٍ أن يناديَ داعيان

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن العلامة الشوكاني قد ذكر أن أبا المعالي الجويني عَدَّ من حروف التعليل الواو[٢] ، وقد رجعت إلى كتبه المطبوعة في أصول الفقه فلم أقف على هذا النقل عنه، فلعلَّه في كتابٍ له آخر، نعم، نقل في "البرهان" عن سيبويه أنها تأتي بمعنى "إذ"، لكن ليس مراده أنها بمعناها الذي ذكره بعض أهل اللغة من إفادة التعليل، بل جعلها بمعناها في الحالية؛ ولهذا قال: "وهي التي تسمى واو الحال"[٣] .

المطلب الثالث

بيان رتبتها في التعليل

دلالة الواو على التعليل دلالةٌ ظنية مختلف فيها؛ إذ تدلَّ على عدة معانٍ غير التعليل، بل دلالتها على بعضها -كالعطف- أظهر وأقوى بكثير من دلالتها على معنى التعليل، هذا مع الخلاف في إفادتها التعليل، لكنها دلالةٌ راجحةٌ، لما سبق بيانه من الدليل، بيد أنها لا تدل إلا بالمجموع من العطف وقوة الكلام، فهي دلالة سياقية لا وضعية.

---

(١) الكتاب ٣/٤٥.

(٢) إرشاد الفحول ٢/١٢١، وينظر أيضاً في النقل عنه: حروف التعليل وألفاظه بين النحويين والأصوليين ص٢٩.

(٣) البرهان ١/٥١.

المطلب الرابع
أمثلة التعليل بالواو

المثال الأول: قول الباري تبارك اسمه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة / ٣٤]، عطف "استكبر" على "أبى"، ومقتضى الحال أنه استكبر فأبى، فيكون المعنى: أبى لأنه استكبر؛ فكان فيه إشعارٌ بأن استكباره هو سبب إبائه، ويؤيد قصد الإشارة إلى عليَّة الاستكبار للإباء في الآية التصريح بها في مواضع أخرى، منها أنه تعالى لما سأله –وهو أعلم– عن سبب امتناعه عن السجود لآدم عليه السلام؛ أجاب بأن السبب هو تكبُّره عليه، حيث قال: أنا خيرٌ منه، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف / ١٢]، وقال سبحانه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص / ٧٥]، فكأن إبليس قال: لم أسجد له لأني خير منه، والسؤال المقدَّر في الجواب يكون علّةً له بطريق الإيماء[1] .

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة / ٢٢١]، فيه عطف المغفرة على الجنة بالواو، مما يشعر بعلية المعطوف للمعطوف عليه؛ فإن المغفرة سبب دخول الجنة، كما في قوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ عِندَ

(١) نهاية السول ٤/٧٠.

رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[آل عمران / ١٥]، ثم ذكر جملةً من أعمالهم الصالحة التي دخلوا بها الجن ومنها الاستغفار فقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾[آل عمران / ١٦، ١٧].

المثال الثالث: قوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[النساء / ١٧٥]، فإن المعطوف بالواو، وهو الهداية، علَّة دخول الرحمة التي هي هنا الجنة، كما في قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران /١٠٧].

المبحث الرابع
التعليل بـــ"أو"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول
معاني "أو"

تأتي "أو" في اللغة على عدة معانٍ(١) :

الأول: الشـــك، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف/١٩].

الثاني: الإبهام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ/٢٤].

الثالث: التخيير، كقوله ســبحانه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة / ١٩٦].

الرابع: الجمع المطلـــق كـــالواو، كقولـــه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان/٢٤].

الخامس: الإضراب كـــ "بل"، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل/٧٧].

---

(١) تنظر في هذه المعاني ما عدا العاشر منها مغني اللبيب ص٨٧، رصف المبـــاني ص٢١٠، الجنى الداني ص٢٢٧.

السادس: التقسيم، كقوله عز وجل: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء/١٣٥].

السابع: أن تكون بمعنى "إلا" في الاستثناء، فينتصب المضارع بعدها بـ"أن" المضمرة، ومنه قول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ ∴ كسرت كعوبها أو تستقيما

الثامن: أن تكون بمعنى "إلى"، كقول الشاعر:

لأستهلنَّ الصعب أو أدركَ المنى ∴ فما انقادت الآمال إلا لصابر

التاسع: الشرطية، كقولهم: "لأضربنَّهُ عاش أو مات"، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات.

العاشر: التعليل، وسيأتي بيانه مع أمثلته ومن ذهب إليه في المطلب التالي إن شاء الله.

المطلب الثاني

إفادة "أو" التعليل

لم أقف على إفادة "أو" معنى التعليل إلا عند أبي حيان الأندلسي النحوي في نحو: لألزمنَّك أو تقضيَني حقي، ونقله الصبان عن الأشموني في شرحه لتوضيح ابن هشام الذي يسمى: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".

قال أبو حيان: "فنحو: لألزمنَّك أو تقضيَني حقي، يصلح للتعليل، وللغاية، وللاستثناء من الأزمان"(١) .

وقال الصبان في شرح قول الأشموني: "نحو: لألزمنك أو تقضيَني حقي: لا يتعين في هذا المثال تقدير "حتى" بل هو صالح للتقديرات الثلاثة: التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان، كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح، قال: ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، والثاني في نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والثالث في نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم ا. هـ. وقد يقال: لأنتظرنه أو يجيء: صالح للاستثناء فتأمل، وأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية"(٢) .

والذي يترجح لدى الباحث عدم ظهور معنى التعليل في الأمثلة الثلاثة التي ذكرها الأشموني؛ وذلك لاحتمال المعنيين الآخرين له –وهما الاستثناء والغاية أو أحدهما– في كلٍّ مثالٍ منها، مع عدم المرجح لمعنى التعليل على غيره، وما ذكره الصبان من عدم تعيُّن معنى التعليل في المثالين الثاني والثالث دون الأول جارٍ أيضاً في المثال الأول؛ إذ يحتمل الغاية كما يحتمل التعليل؛ وأما ما ذهبا إليه من تعيُّن التعليل في المثال الأول ففيه نظر من ثلاثة وجوه:

---

(١) اتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ص١٦٨٠.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٤/٣

الوجه الأول: أن المانع عندهم من تقدير الغاية –وهو بطلان المفهوم منها، وهو: "فإذا غفر لي تركت طاعته"– مانع أيضاً على تقدير التعليل الذي أجازوه؛ لبطلان مفهوم العلة؛ إذ التقدير: "فإن لم يغفر لي تركت طاعته"؛ فإن المعلول – وهو الطاعة– وجوده مترتب على وجود العلة –وهي المغفرة–، فيفهم منه انتفاء الطاعة لانتفاء المغفرة.

الوجه الثاني: أن إعمال مفهوم الغاية عند من يحتج به من الأصوليين مشروط بعدم مضادَّته لنصٍّ صريح[1] ، كما هو شرط في سائر المفهومات، وههنا يوجد أصل صريح قاطع يبطل العمل بمفهوم الغاية، وهو أن طاعة الله واجبةٌ على العبد حتى الموت، علم أنه غفر له أو لم يغفر له، أو لم يعلم ذلك.

الوجه الثالث: أن إعمال مفهوم الغاية في المثال يضادُّه أيضاً العرف اللغوي؛ فإن من يتكلم بهذا لا يقصد إعمال المفهوم المخالِف قطعاً، ولا يخطر له ببال، بل لا يريد إلا المغفرة، ولهذا لا يفعل إلا سببها، وهو الطاعة.

وقد ذكر سيبويه أن ما انتصب بعد "أو" هو بمعنى: "إلا أن"، ولم يذكر فيه معنىً آخر غير الاستثناء، ثم ذكر قول القائل: "لألزمنك أو تقضيَني"، وقال: "المعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني"[2] .

إذا تقرر عدم صلاحية "أو" للتعليل في الأمثلة السابقة مع احتماله، وذلك لعدم ظهوره واستقلاله؛ تبيَّن عدم صلاحيتها للتعليل في غيرها من باب أولى؛ لعدم احتمالها فيه، والله أعلم.

---

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٥/١٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٤٧.

المبحث الخامس
التعليل بـــ"كأنَّ"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول
معاني كأنَّ

ذكر أهل اللغة لهذا الحرف أربعة معانٍ(١) :

المعنى الأول: التشبيه، وهذا المعنى لها متفق عليه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره.

المعنى الثاني: أن تكون للشك، بمنزلة: "ظننت"، كما في قول القائل: كأن زيداً قائم، وهذا مذهب جماعةٍ منهم ابن السيِّد البطليوسي.

قال المرادي: "والصحيح أنها للتشبيه؛ فإذا قلت: كأن زيداً قائم؛ كنت قد شبهت زيداً وهو غير قائمٍ به قائماً"(٢) .

المعنى الثالث: التحقيق دون تشبيه، وسيأتي في المطلب التالي بيان أنها على هذا المعنى متضمِّنةً عند بعضهم لمعنى التعليل، مع بيان الخلاف في أصله، وهو معنى التحقيق.

المعنى الرابع: التقريب، وهو مذهب الكوفيين، نحو: "كأنك بالشتاء مقبل".

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص٢٥٢، رصف المباني ص٢٨٤، الجنى الداني ص٥٧٠.

(٢) الجنى الداني ص٥٧٢، وينظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/٢٩٥.

المطلب الثاني

الخلاف في إفادة "كأن" التحقيق المقتضي للتعليل، وبيان الراجح

اختلف أهل اللغة في إفادة "كأن" للتحقيق على قولين[١] :

القول الأول: أنها تفيد التحقيق دون تشبيه، وهو مذهب الكوفيين والزجاجي، واستشهدوا بقول الشاعر في رثاء هشام بن المغيرة:

فأصبح بطن مكة مقشعرًّا ∴ كأنَّ الأرض ليس بها هشام

قال ابن هشام: "أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس في الأرض حقيقةً"[٢] .

القول الثاني: أنها لا تأتي للتحقيق، بل هي في البيت السابق ونحوه للتشبيه، وهو مذهب أكثر البصريين، وصححه ابن مالك بقوله: "والصحيح أن "كأنَّ" لا يفارقها التشبيه"[٣] ، وأجابوا عن البيت بأن المراد بالظرفية فيه – وهو قوله: "بها" – هو الكون في بطن الأرض لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يقشعرَّ بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث[٤] ، وأجاب ابن مالك بأن معنى البيت "أن هشاماً وإن مات فهو باقٍ ببقاء من يخلفه بسيره"، وعلى هذا فيكون مراد الشاعر التشبيه لا التحقيق، ثم أجاب بجواب آخر بعده

---

(١) ينظر الخلاف في: شرح التسهيل ٦/٢، مغني اللبيب ص٢٥٣، الجنى الداني ص٥٧١، شرح التصريح على التوضيح ٢٩٥/١، همع الهوامع ٤٨٦/١.

(٢) مغني اللبيب ص٢٥٣.

(٣) شرح التسهيل ٧/٢.

(٤) مغني اللبيب ص٢٥٤.

فقال: "وأجود من هذا أن تجعل الكاف من "كأن" في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام، كأنه قال:

وأصبح بطن مكة مقشعرًّا ∴ لأنَّ الأرض ليس بها هشام"[١]

والراجح ما ذهب إليه البصريون أن "كأنَّ" لا تفيد التحقيق؛ لأن البيت السابق يحتمل التفسير الأول – وهو أن يكون مراد الشاعر بقوله: ليس بها هشام، أي: ليس بباطنها – كما يحتمل أن يكون مراده: ليس على ظاهرها – أي: حياً –، وإذا تعارضت الاحتمالات في الدليل لم يصح الاستدلال به على أحدها، قال أبو العباس القرافي: "متى تعارضت الاحتمالات سقط الاستدلال"[٢] .

وإذا تبين ضعف دلالة "كأن" على التحقيق؛ تَبِعَ ذلك ضعف دلالتها على التعليل؛ فإن التعليل مترتب على التحقيق على ما بيَّنه ابن هشام بقوله: "فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلة مقدر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج / ١]"[٣] .

والذي رجحه الإمام ابن مالك أن الكاف من "كأن" في هذا الموضع هي كاف التعليل المرادفة اللام، فهي كاللام في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص / ٨٢] [٤]

(١) شرح التسهيل ٢/٧.
(٢) شرح تنقيح الفصول ص ١٨٩.
(٣) مغني اللبيب ص٢٥٣.
(٤) شرح التسهيل ٢/٧.

المبحث السادس

التعليل بـــ"على"

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول

معاني "على" إجمالاً

لـــ"على" في اللغة عدّة معانٍ(١) :

المعنى الأول: الاستعلاء، وهو الأصل فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[المؤمنون / ٢٢].

الثاني: المصاحبة، كقوله سبحانه: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة / ١٧٧].

الثالث: المجاوزة كـــ"عن"، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق / ١٩]،

وقول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشيرٍ ∴ لعمر الله أعجبني رضاها

---

(١) ينظر في معاني "على": مغني اللبيب ص١٨٩، الجنى الداني ص٤٧٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩١/٢، همع الهوامع للسيوطي ٤٣٩/٢.

الرابع: التعليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة / ١٨٥]، وسيأتي له مزيد توضيحٍ في المطالب التالية إن شاء الله.

الخامس: الظرفية كـ"في"، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص / ١٥].

السادس: معنى "من"، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين /٢].

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف / ١٠٥].

الثامن: الاستدراك والإضراب، كقوله:

بكلٍّ تداوينا فلم يشفِ ما بنا ∴ على أن قرب الدار خيرٌ من البعد

التاسع: أن تكون اسماً بمعنى "فوق"، وذلك إذا دخلت عليها "من"، كقوله:

غدتْ مِن عليه بعدما تمَّ ظمؤها ∴ تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجهَلِ

قال المرادي: "وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم، والبصريون يؤولون ذلك"[(١)] .

(١) الجنى الداني ص٤٨٠، وينظر أيضاً همع الهوامع ٤٣٩/٢.

المطلب الثاني

إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحويين في ذلك

إفادة "على" التعليل لم أقف عليها عند جمهور الأصوليين، وإنما ذكره منهم ابن السبكي في "جمع الجوامع"، وكذلك المرداوي في تحريره الذي سماه "تحرير المنقول" ثم في مختصره "الكوكب المنير" لابن النجار ، مع شرحه له المسمى: "المختبر المبتكر في شرح المختصر"[(١)] .

وأما أهل اللغة فقد صرّح كثير منهم بإفادتها لهذا المعنى، منهم: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام والمرادي والأشموني والسيوطي[(٢)] ، وهو مذهب الكوفيين من النحاة، وذهب البصريون منهم إلى أنها لا تفيد التعليل، وأوَّلوا ما ورد في ذلك على التضمين[(٣)] ، وهو: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور / ٦٣]، أي: يخرجون عنه[(٤)] ، ففي قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة / ١٨٥] قالوا: المعنى: لتحمدوا الله على ما هداكم[(٥)] ، ودليلهم على رجحان التضمين أن التجوُّز في الفعل أسهل من التجوز في الحرف[(٦)] .

---

(١) ينظر: جمع الجوامع بحاشية البناني ٣٤٧/١، شرح الكوكب المنير ٢٤٧/١.
(٢) شرح التسهيل ١٦٢/٣، البحر المحيط في التفسير ٢٠٣/٢، مغني اللبيب ص١٩١، الجنى الداني ص٤٧٧، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩١/٢، همع الهوامع ٤٤٠/٢.
(٣) همع الهوامع ٤٤٠/٢.
(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤٦/١، وانظر أيضاً في تعريفه: مغني اللبيب ص٨٩٧.
(٥) همع الهوامع ٤٤٠/٢.
(٦) مغني اللبيب ص٨٦١.

والراجح أن "على" قد تأتي للتعليل، لقوة دلالة الظاهر على ذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، سواءٌ كان الراجح في الحروف مذهب التضمين أو التناوب، وأما حمله على التضمين ليكون المعنى: لتحمدوا الله على ما هداكم ففيه نظر من وجهين:

الأول: أن صيغة التكبير –الله أكبر– هي الغالب المتكرر في الآثار المشهورة عن الصحابة رضي الله عنهم(١) ، وأما التحميد فلم يَرِدْ فيها إلا مرة واحدة، والحمل على الغالب أولى.

الوجه الثاني: أن "على" التي يتعدى بها الحمد يحتمل أيضاً أن تكون بمعنى لام التعليل، كما جاء تعديتها بباء السببية في قوله تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران/ ١٨٨]، فإن الباء هنا بمعنى على، كما قال مجاهد: "يهود، فرحوا بإعجاب الناس بتبديلهم الكتاب وحمدهم إياهم عليه، ولا تملك يهود ذلك"(٢) .

ولهذا فإن أبا العباس ابن تيمية مع ترجيحه مذهب التضمين(٣) فسَّر "على" في الآية بلام التعليل، عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة/ ٣]، وذلك بقوله: "والقول الثاني – يعني في تفسير الآية – أي: لأجل النصب، كما قيل: "أولم ﷺ على زينب بخبز ولحم"، وأطعم فلان على ولده،

(١) منهم علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، ينظر: المصنف لابن أبي شيبة، الآثار رقم: ٥٦٣٣، ٥٦٤٦، ٥٦٥٠، ٥٦٥٣، ٥٦٥٥.

(٢) رواه عنه ابن جرير في تفسيره ٤٦٩/٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٤٢.

وذبح فلان على ولده، ونحو ذلك، ومنـــــه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾"[1] .

المطلب الثالث

مرتبة "على" في التعليل

دلالة "على" على التعليل دلالةٌ ظنيةٌ؛ نظراً إلى تعدُّد معانيها، ووقوع الخلاف فيها، ولكنها دلالةٌ لفظيةٌ صحيحةٌ راجحةٌ على ما سبق بيانه.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بـــ"على"

المثال الأول: قوله سبحانه: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة / ٣]، ذكـــر ابن الجوزي أن أحد المعنيين: لأجل النصب، ثم قال: "فتكون "على" بمعنى الـــلام، وهما يتعاقبان في الكلام"[2] .

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة / ٤]، قال القرطبي: "أي حبسن لكم"[3] ، ومما يؤيد أن "على" هنا بمعنى اللام تفسيرها بهـــا

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٦٢/٢

(٢) زاد المسير ٥١٢/١، وانظر أيضاً في حكاية هذا التفسير النقل السابق عن أبي العباس ابن تيمية.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٦٩/٦.

في رواية عند أبي داود من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه[1]: بلفظ: (فإنما أمسك لنفسه).

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران / ١١٩]، تأويله: عضُّوا بسبب ائتلافكم أناملهم غيضاً عليكم، وهذا التقدير أولى من تضمين "عضوا" فعل الغيظ، أي: عضوا غيظاً عليكم؛ لأنه جلَّ ذكره ذكر الغيظ بعده علةً له، فقال: (من الغيظ)، أي عضوا الأنامل بسبب الغيظ، فلو كان في الكلام تضمينٌ لم يحتج إلى إعادته، ولهذا فسره ابن جرير بغير التضمين، فقال: "عضوا على ما يرون من ائتلاف المؤمنين واجتماع كلمتهم وصلاح ذات بينهم أناملهم، وهي أطراف أصابعهم، تغيظاً مما بهم"[2] .

(١) سنن أبي داود (٢٨٥٤).

(٢) تفسير ابن جرير ١٥٢/٧.

الفصل الثاني
التعليل بالأسماء المفردة والجمل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول
التعليل بالحال المفردة

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول
تعريف الحال

الحال في اصطلاح النحاة: وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مذكورٌ لبيان الهيئة،[1] ، ويأتي تارةً مفرداً وتارةً جملة، فالمفرد نحو: "متعمداً" في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة / ٩٥]، و"سراعاً" في قوله: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق / ٤٤]، وسيأتي إن شاء الله التمثيل للحال الجملة في موضعه من الفصل التالي.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٩، شرح ابن عقيل ٢/٢٤٣.

المطلب الثاني

إفادة الحال التعليل

لم أقف على القول بإفادة الحال التعليل عند أحدٍ من الأصوليين، كما لم أقف عليه عند جمهور النحاة، بحسب ما اطلعت عليه من مصنفاتهم، كالكتاب لسيبويه، وألفية ابن مالك وشرحها لابن هشام وابن عقيل والأشموني، وكافية ابن الحاجب، وهمع الهوامع للسيوطي، بل اقتصروا على القول بأن الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول، مما يشعر بأنها لا تفيد التعليل عندهم.

ولكن من أعلام النحاة من صرَّح بأن الحال تفيد التعليل أحياناً، وهو أبو حيان الأندلسي، وذلك بقوله في تفسيره: "والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهِنْ زيداً سيِّئاً، وأكرم زيداً العالِم، تريد لإساءته ولعلمه"[(١)] .

ومنهم من أشار إلى ذلك، حيث أجاز إعراب المصدر المنصوب حالاً كما أجاز إعرابه مفعولاً لأجله، ولا شك أن ما جاز فيه الوجهان فإنه لا يقع إلا مع حالٍ صالحةٍ للتعليل؛ إذ التعليل شرط وقوع المصدر مفعولاً لأجله، على ما سيأتي بيانه، فمن هؤلاء الزجاج عند قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝٦﴾ [الدخان/ ٤ ،٥، ٦]، حيث قال: " قوله: (أمراً من عندنا)، وقوله: (رحمةً من ربك) منصوبان – قال الأخفش –: على الحال، المعنى: إنا أنزلناه آمرين أمراً، وراحمين رحمة". ثم قال الزجاج: "ويجوز أن يكون (رحمة من ربك) مفعولاً له،

(١) البحر المحيط ٣٩٨/٨

أي إنا أنزلناه رحمة: أي للرحمة"(١).

كما أن جمعاً من المفسرين قد جعلوا الحال معلِّلةً في بعض المواضع من القرآن الكريم: _ فمنهم من صرّح بذلك، ومن هؤلاء الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا ﴾[يونس / ٦٧]، قال: "جعل الإبصار للنهار وهو لأهله، فإن قلت: ما للتقابل لم يراع في قوله: (لِيَسْكُنُوا ومُبْصِراً) حيث كان أحدهما علةً والآخر حالاً؟ قلت: هو مراعىً من حيث المعنى، وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف، لأن معنى مبصراً: ليبصروا فيه طرق التقلب في المكاسب"(٢) ، فقوله: "هو مراعىً من حيث المعنى" أي أن التعليل في الحال: "مبصراً" مقصودٌ من حيث المعنى وإن لم يكن مقصوداً أصالةً من جهة اللفظ؛ إذ الأصل في الحال الدلالة على الهيئة.

_ ومنهم البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَىَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ﴾[ق / ٢٨]، قال: " (وقد قدمت إليكم بالوعيد) .. وهو حال فيه تعليل للنهي أي لا تختصموا عالمين بأني أوعدتكم"، وذكر نحوه أبو السعود بقوله: "والجملة – يعني قوله: وقد قدمت إليكم بالوعيد – حالٌ فيها تعليلٌ للنهي، على معنى: لا تختصموا وقد صح عندكم أني قدمت إليكم بالوعيد"(٣) ، وقال

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٤، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥١٦/٢.

(٢) الكشاف ٣٨٦/٣.

(٣) تفسير البيضاوي ١٤٢/٥، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ١٣١/٨، وينظر في هذا أيضاً: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦٣/٤، ١٥٨/٦.

البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم / ٣٩]: " (وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) حالٌ متعلقةٌ بقوله: (في ضلالٍ مبين) وما بينهما اعتراض، أو بـ: (أنذرهم) أي أنذرهم غافلين غير مؤمنين، فتكون حالاً متضمنةً للتعليل"(١) .

ولهذا سمى الطاهر بن عاشور في مواضع من تفسيره هذا النوع من الحال: الحال المعلِّلة (٢) .

ـ ومنهم من أشار إلى ذلك؛ حيث أجاز إعراب المصدر المعلِّل المنصوب مفعولاً له أو حالاً، ومن هؤلاء الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء / ٢٠]، قال: "وانتصب "بُهْتاناً" على الحال، أي: باهتين وآثمين، أو على أنه مفعول له"(٣) ، وابن عطية في قوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة / ١٠٩]، قال: "حسداً: مفعول له، وقيل: هو مصدر في موضع الحال"(٤) ، والفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ

(١) تفسير البيضاوي ١١/٤، وذكر مثله أبو السعود في تفسيره ٢٦٦/٥.

(٢) ينظر التحرير والتنوير ٤٨٧/٢، ١١٧/٨، ٣١٥/٢٦.

(٣) الكشاف ٤٩٢/١.

(٤) المحرر الوجيز ١٩٦/١.

حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَآءً عَلَيْهِ ﴾[الأنعام / ١٣٨]، قال: "ثم قال: (افتراءً عليه) فانتصابه على أنه مفعول له أو حال أو مصدر مؤكد لأن قولهم ذلك في معنى الافتراء"[(١)] .

ومما يؤكد إفادة الحال التعليل أحياناً صحة دخول لام التعليل عليه في بعض المواضع، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ ﴾ [الإنسان / ٢]، فقد جاء الحال هنا وهو قوله: "نبتليه" مقروناً بلام التعليل في قوله تعالى: ﴿الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك / ٢].

والحاصل أنا إذا ما جاوزنا إعراب الحال ومبناه، إلى النظر في تنوُّع دلالته ومعناه، فسيتبين لنا أن ما أفاد منه التعليل والسببية للفعل قد ورد كثيراً في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب، وليس هذا خاصاً بالمصدر الذي يتردد إعرابه عند المعربين بين الحال والمفعول له -على ما سبق نقله- بل يعمُّ كل ما اشتق من المصدر كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرها، مما لا يعرب بحسب صناعة الإعراب واصطلاح النحاة إلا حالاً، مما يدلُّ على صلاحية الحال للتعليل وإشعاره به، وهذا التعليل لا يلزم من دلالة الحال عليه في بعض الجمل أن يكون معارضاً لدلالته على هيئة صاحبه، بل قد يجتمع في الحال -حسب معناه وتأثيره في الفعل- كلا الغرضين: بيان الهيئة وتعليل الفعل؛ ولهذا لو أُبدل

(١) التفسير الكبير ١٣/١٦٠.

المصدر المعلِّل باسم الفاعل أو أبدل اسم الفاعل المعلل بمصدره لم يكن لهذا أثرٌ في تغيير معنى التعليل، بل يبقى التعليل كما كان قبل التبديل، من غير فرقٍ في المعنى، فإذا قيل: دعا العبد ربه طالباً للمغفرة؛ كان مساوياً في معناه وعلته للمصدر المفيد للعلية في قولنا: دعا طَلَباً للمغفرة، فكلاهما –من غير تفاوت– هو بمعنى قولك: دعا ليطلب المغفرة، وإنما يفترقان في الإعراب فقط، فيعرب المصدر مفعولاً لأجله، واسم الفاعل حالاً، ولأجل هذا التشابه بينهما جاز في اللغة التوسع بإطلاق المصدر على اسم الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء/ ٤٧]، نجوى: أي متناجون [(١)] .

المطلب الثالث

إهمال جمهور النحاة بيان إفادة الحال التعليل، وبيان سببه

عند كلام عامَّة النحاة على الحال لم يذكروا إفادته التعليل، وفي هذا إشارةٌ قويةٌ منهم إلى أن الحال لا تفيد التعليل؛ إذ لو كانت مفيدةً له لصرّحوا بذلك في تعريفه أو في شرحه كما صرحوا به في معاني بعض الحروف، وكما صرحوا به في المفعول لأجله، وهو الذي نص عليه ابن مالك في ألفيته بقوله:

ينصب مفعولاً له المصدر إنْ ∴ أبان تعليلاً كجُدْ شكراً ودِنْ[(٢)]

وعرّفه ابن هشام بقوله: "هو المصدر المعلِّل لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلا"[(٣)].

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٥/٢، تفسير ابن عطية ٤٦١/٣، معالم التنزيل في التفسير للبغوي ٢٦٥/٤، تفسير القرطبي ٢٧٢/١٠.
(٢) ألفية ابن مالك ص٢١.
(٣) شرح قطر الندى ص٢٢٦.

وذلك أن الحال والمفعول له كلاهما من جملة الأسماء المنصوبات، وكلاهما فضلةٌ يستقيم الكلام بغيره إذا حُذف، ولا يأتيان غالباً إلا مُنَكَّرَين، والمفعول له لا يأتي إلا مصدراً وكذلك الحال بكثرةٍ، قال ابن مالك في ألفيته:

ومصـــدرٌ منكَّـــرٌ حـــالاً يقـــعْ ∴ بكثـــرةٍ كبغتـــةً زيـــدٌ طلـــع(١)

فالتزام النحاة بوصف المفعول له بالعليَّة دون وصف الحال بها مما قد يشعر بعدم إفادة الحال العليَّة عندهم.

ولكن الذي يظهر لجامع البحث أن إعراض جمهور النحاة عن القول بإفـادة الحال التعليل ليس ناشئاً عن خلوِّه عنه، بل لأن إفادته له غير مطَّردة؛ إذ يـأتي كثير منه أو أكثره حالاً مجـرداً لا إشـعار له بالتعليل، سواءٌ منه المصدر وما اشتق منه كاسم الفاعل، فالمصدر كما في قول الله تعـالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف / ٩٥]، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ [الرعد / ١٧]، فخُلُـوٌّ "بغتةً" و"جُفاءً" من معنى التعليل ظاهر، واسم الفاعل كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه / ٧٤].

(١) ألفية ابن مالك ص٢٣، وإيضاح هذا مما في "المقتضب" لابن المبرِّد ٢٣٤/٣، حيث قـال: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عـن اسـم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مصبراً، وكـذلك: جئته مشياً؛ لأن المعنى: جئته ماشيا".

المطلب الرابع

بيان مرتبته في التعليل

دلالة الحال على التعليل ظنية؛ لورود احتمال عدم التعليل، ولكنها دلالة راجحة، لظهور معنى التعليل في كثير من النصوص، غير أنها دلالة سياقية معنوية لا لفظية، وهي أقوى في التعليل من الدلالة السياقية لحرف الواو؛ لكونها أظهر وأكثر.

المطلب الخامس

أمثلة الحال المفردة المفيدة للتعليل

المثال الأول: مثال الحال المعلِّل الآتي من اسم الفاعل: قول الله عز وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا ﴾ الآية [الأحزاب / ٤٥]، فإن كونه ﷺ شاهداً هو سبب إرساله، ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ ﴾ [المائدة / ٤٨]، فعلة إنزال القرآن تصديق ما بين يديه من الكتاب وهيمنته عليه، فكأنه قال: "ليصدِّق، وليهيمن"؛ ولهذا لمَّا كان مساوياً في المعنى للتعليل باللام؛ جاء التعليل باللام معطوفاً عليه في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [آل عمران / ٥٠]؛ إذ هو بمعنى: ولأصدق ما بين يدي من التوراة ولأحلَّ، ومنه قوله: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَلِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ [الروم / ٤٦]، قال أبو

حيان مفسراً: "وليذيقكم: عطف على معنى: مبشرات، فالعامل: أن يرسل، ويكون عطفاً على التوهم، كأنه قيل: ليبشروكم، والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهِنْ زيداً سيئاً، وأكرم زيداً العالم، تريد لإساءته ولعلمه"[1] .

ومن أشعار العرب قول الأعشى في معلقته:

قالت هريرة لما جئت زائرها ∴ ويلي عليك وويلي منك يا رجل

قال شارحه: "زائرها منصوب على الحال"[2] ، ولا يخفى ما فيه من بيان الغرض مع بيان الهيئة؛ إذ المعنى: جئت لأزورها.

المثال الثاني: مثال الحال المعلّلة الآتية من الصفة المشبهة من اسم الفاعل: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [الأعراف / ٥٧]، "بُشْراً" جمع بشيرة، كنُذْر: جمع نذيرة[3] ، وقوله سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٤﴾﴾ [فصلت / ٣، ٤].

(١) البحر المحيط ٣٩٨/٨.

(٢) ديوان الأعشى ص٥٧، شرح المعلقات التسع المنسوب لأبي عمرو الشيباني ص٢٤.

(٣) البحر المحيط ٧٧/٥.

المبحث الثاني
التعليل بالجملة الحالية

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول
تعريفها

تقدم في المبحث السابق تعريف الحال، وبيان أنه يأتي مفرداً تارةً، وجملةً تارةً، وتقدَّم التمثيل للحال المفرد، أما الجملة الحالية فمن أمثلتها: قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [يوسف / ١٤]، وقوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات / ٢]، وقوله: ﴿ فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الذاريات / ٤٤]، وقوله: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف / ١٦]، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ [المؤمنون / ٦٠].

المطلب الثاني
إفادة الجملة الحالية التعليل

ما سبق بيانه في مبحث الحال من ثبوت إفادته التعليل ينطبق على الجملة الحالية هنا، فأغنى ذلك عن إعادته.

المطلب الثالث

بيان مرتبتها في التعليل

دلالة الجملة الحالية على التعليل ظنية؛ لورود احتمال عدم التعليل، ولكنها دلالة راجحة، لظهور معنى التعليل في كثير من النصوص، غير أنها دلالة سياقية معنوية لا لفظية.

المطلب الرابع

أمثلة الجملة الحالية المعلِّلة

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة / ١٨٧]، فقوله: "وأنتم عاكفون في المساجد" جملةٌ حاليةٌ تضمنت تعليل النهي عن المباشرة، والمعنى: لا تباشروهن حال عكوفكم في المساجد لأجل عكوفكم فيها.

المثال الثاني: قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال / ٣٣]، جملة الحال: "وأنت فيهم"، "وهم يستغفرون"، وقد تضمَّنا تعليل ترك تعذيبهم، إذ المعنى: وما كان ليعذبهم لأنك مقيمٌ فيهم، وما كان الله معذبهم لأنهم يستغفرون.

المثال الثالث: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ [الأنفال / ٥٦]، "وهم لا يتقون" فيه بيان سبب نقضهم العهد، وهو أنهم لا يتقون.

المثال الرابع: قولـــه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة / ٢٧٩]، فقولـــه: "لا تَظلمون ولا تُظلمون" يجوز إعرابه حالاً من المجرور في "لكـــم"(١)، فيكـــون المعنى: فلكم رؤوس أموالكم من غير زيادة ولا نقصان؛ لأنكم إذاً لا تظلمـــون ولا تظلمون، وفيه إشارةٌ إلى الحكمة من تحريم الربا، وهي الظلم.

المثال الخامس: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة / ١٢]، أي من أجل مبايعتك.

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/٧١٦.

المبحث الثالث

التعليل بالجملة المستأنفة البيانية

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول

في تعريف الجملة المستأنفة

يختلف المراد من الجملة المستأنفة عند اللغويين عن مراد علماء البيان منها، وحاصل معناها عند اللغويين: الجملة المفتتح بها النطق، أو المنقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان، رحمه الله.

وعند البيانيين: هي ما كان جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ ، [الذاريات / ٢٤، ٢٥]، فإن جملة القول الثانية جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ، تقديره: فماذا قال لهم؟[1]

(١) ينظر كلا التعريفين في: مغني اللبيب ص٥٠٠.

المطلب الثاني
أقسام الجملة الاستئنافية البيانية

الاستئناف ثلاثة أضرب(١) :

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى:

_ إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقول الشاعر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل ∴ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل

أي ما بالك عليلًا، أو ما سبب عِلَّتك؟

_ وإما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [يوسف / ٥٣]، كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء.

_ وأما عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات / ٢٥]، كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سلام.

(١) تنظر هذه الأقسام في الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١٢٠/٣.

المطلب الثالث

أغراض الجملة الاستئنافية البيانية

ذكر البلاغيون للجملة المستأنفة أغراضاً أهمها[1] :

١_ تنبيه السامع على موضع السؤال المقدر.

٢_ إغناؤه عن أن يسأل.

٣_ تكثير المعنى مع تقليل اللفظ، بتقدير السؤال وترك حرف العطف.

المطلب الرابع

إفادة الجملة الاستئنافية البيانية التعليل

عند النظر في أقسام الجملة الاستئنافية المذكورة آنفاً يتبين أن أهل البلاغة قد صرحوا بأن مراد المتكلم من القسمين الأوَّلَين إبداء سبب الحكم _ أي: علته _ جواباً عن السؤال المقدر في الجملة الأولى، فقول الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾ [يوسف / ٥٣] هو علة قول يوسف عليه السلام –أو قول: امرأة العزيز–: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ﴾[2] جواباً عن السؤال المقدر: لِمَ لا تبريء نفسك؟ وقول الشاعر: سهر دائم . . الخ هو علة قوله: "عليل"، جواباً عن سؤال مقدر هو: لِمَ أنت عليل؟

---

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١٢٠/٣.

(٢) ذهب أكثر المفسرين إلى أن القائل هو يوسف عليه السلام، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، واختاره ابن جرير الطبري وقيل: هو من قول امرأة العزيز، واختاره ابن تيمية وابن القيم وابن كثير ينظر: تفسير ابن جرير ١٤٢/١٦، تفسير ابن كثير ٣٩٥/٤، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩٨/١٠، روضة المحبين ونزهة المشتاقين ص٣٢٠.

المطلب الخامس

في بيان رتبتها في التعليل

دلالة الجملة المستأنفة البيانية على التعليل دلالة ظنية؛ لاحتمال أن تكون ابتدائيةً منقطعةً عما قبلها، ولا أعلم في إفادتها التعليل خلافاً بين البيانيين، ولكنها دلالة سياقية لا وضعية؛ ودلالة سياقها على التعليل أقوى من دلالة سياق الواو، لكونها أظهر وأكثر.

المطلب السادس

أمثلة الجملة الاستئنافية

المثال الأول: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران / ١٧٨]، قال الزمخشري: "وهذه جملة مستأنفة تعليل للجملة قبلها، كأنه قيل: ما بالهم لا يحسبون الإملاء خيراً لهم، فقيل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثما"(١).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف / ٦٤]، قال ابن الخطيب الرازي: "ثم إنه تعالى أنجاه في الفلك وأنجى من كان معه من المؤمنين وأغرق الكفار والمكذبين وبين العلة في ذلك فقال: إنهم كانوا قوما عمين"(٢) .

---

(١) الكشاف ٤٤٤/١.

(٢) التفسير الكبير ٢٩٨/١٤.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [طه / ١١٦]، قال الزمخشري: "(أَبى) جملة مستأنفة، كأنه جواب قائل قال: لِمَ لَمْ يسجد"(١) ، فيكون تقدير الجواب: لأنه أبى.

المثال الرابع: قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ﴾ [البقرة / ٢٢١]، قال أبو السعود: "(وَلأمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ) تعليلٌ للنهي عن مواصلتهن وترغيبٌ في مواصلة المؤمنات"(٢) .

المثال الخامس: قوله سبحانه:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةٗ مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [آل عمران / ١١٨]، قال الزمخشري: "وأما (قَدْ بَيَّنَّا) فكلام مبتدأ، وأحسن منه وأبلغ أن تكون –يعني الجمل في الآية– مستأنفاتٍ كلَّها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة"(٣) .

المثال السادس: قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور / ٤]، قال أبو المعالي الجويني: "وقوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) في حكم التعليل لحكم الجملة المتقدمة"(٤) .

---

(١) الكشاف ٩١/٣، وينظر أيضاً: تفسير البيضاوي ٤٠/٤.
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٢٢١/١.
(٣) الكشاف ٤٠٦/١.
(٤) البرهان ١٤٣/١.

المبحث الرابع
تعليل جملة الأمر بجواب الأمر

وفيه مطالب :

المطلب الأول
تعريف جواب الأمر

هو الفعل المضارع الواقع بعد فعل أمرٍ أو ما يدل عليه، وحكمه جواز الرفع على أنه مستأنفٌ أو حالٌ، وجواز الجزم على تضمينه معنى الشرط[١] ، مثاله قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: / ٢٧].

قال القرطبي: "جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أطع الله تعالى يدخلك الجنة، أي إن تطعه يدخلك الجنة"[٢] .

وهذا ما صرَّح به أئمة النحاة، منهم ابن مالك حاكياً الخلاف بين النحويين في كيفية إرجاعه إلى الشرط بقوله: "وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ"إن" مقدرةً، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ "إن"، بل تضمُّنُ لفظ الطلب لمعناها مغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغنٍ في أسماء الشرط نحو: من يأتني أكرمه، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه"[٣] ، وكذلك ابن هشام نقل الخلاف في هذا ، إلا أنه اختار مذهب التقدير ونسبه إلى الجمهور[٤] .

---

(١) همع الهوامع ٣٩٦/٢، ٣٩٧.
(٢) تفسير القرطبي ٨١/١١.
(٣) شرح الكافية ١٥٥١/٣.
(٤) مغني اللبيب ص٢٩٨، وينظر أيضاً الخلاف في جزم جواب الأمر في: همع الهوامع ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

المطلب الثاني

إفادة جواب الأمر التعليل

سواءٌ قلنا إن الجازم لجواب الأمر هو تَضَمُّنُ فعله معنى الشرط أو "إنْ" الشرطية المقدرة فيه؛ فهو لا يخرج في مدلوله عن معنى الشرط، وقد سبق في مبحث التعليل بحروف الشرط بيان الدليل على صحة إفادة الشرط التعليل ومناقشة من خالف في ذلك.

ولهذا صرَّح الأخفش بعليَّة جواب الأمر حيث قال: "قال: (فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ) جُزم على جواب الأمر، ورفع بعضهم على الابتداء ولم يجعله علةً للأول، وبه نقرأ، كما قال: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاَةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لاَ نَسْأَلُكَ رِزْقًا) جزم إذا جعله لما قبله علة، ورفع على الابتداء، وبالرفع نقرأ " [1] .

على أن الباحث يرى أن إرجاع النحويين جملة الأمر إلى جملة الشرط لا علاقة له عندهم بالمعنى، وإنما هو متعلقٌ بجهة الإعراب خاصةً، وهو الشيء الجازم للفعل المضارع في جواب الأمر: هل هو التضمين لمعنى الشرط أو تقديره أو غيرهما؟ وأما إفادة فعل الشرط أو جواب الأمر التعليل فلم يتكلموا فيه؛ إذ هو راجع إلى المعنى لا إلى الإعراب، وليس الكلام في المعاني والعلل مما تقتضيه صناعة النحو إلا النادر منها مما دخل فيه تبعاً، وعلى هذا فلا يلزم من تأويل جملة الأمر بجملة الشرط أن تكون مساويةً لها في قوَّة التعليل، بل قد تكون أقوى منها في ذلك متى تضمَّن معناها مزيد الإشعار به.

---

(١) معاني القرآن ٢٦٣/١.

ولو تأملنا دلالة جملة جواب الأمر لتبين لنا أنها تحتمل وجهين آخرين من وجوه التعليل لا تحتمله جملة الشرط:

الوجه الأول: ما تقدم من أنه يجوز رفع جواب الأمر على الاستئناف – ومنه قول الله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم/٥، ٦]، برفع "يرثني" على قراءة الأكثر، وقرأ أبو عمرو والكسائي من العشرة بالجزم-(١) ، فإنه إذا ضُمَّ إليه ما تقدم أيضاً من أن الجملة المستأنفة تفيد التعليل؛ ترتب عليهما إفادة جواب الأمر التعليل، وهذا بخلاف، جواب الشرط؛ إذ لا يتأتى فيه الاستئناف، ولهذا لا يسوغ فيه إلا الجزم.

الوجه الثاني: أن جملة الأمر تقبل دخول حرف التعليل على جوابها؛ فإنك إذا قلت: اتق الله يجعلْ لك مخرجاً؛ كان هذا في معنى قولك: اتق الله ليجعلَ لك مخرجا، أو: كي يجعل لك مخرجا، من غير فرق بينهما في اللفظ ولا في المعنى، سوى أن لام التعليل حذفت في جملة جواب الأمر، وحذف لام التعليل كثيرٌ في القرآن وفي الشعر(٢) ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة / ٢٨٢]، قال الزجاج: "ذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن المعنى: استشهدوا امرأتين لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر إحداهما

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر٣١٧/٢، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص١٩٧.

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري ٢٩/٤.

الأخرى"[1] ، ولهذا كان جائزاً لغةً في جواب الأمر وقوع فعله بعد أداة التعليل، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ٣٣﴾ [طه / ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣]، وقول رسول الله ﷺ: (أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً؛ لكي تمتشطَ الشعثة، وتستحدَّ المغيبة) رواه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[2] ، ومنه قول النّمر بن تولب[3] :

خاطِرْ بنفسك كي تصيب غنيمةً ∴ إنّ الجلوس مع العيال قبيح

وهذا بخلاف جملة الشرط؛ فإنها لا تقبل اللام، فلا يجوز أن تقول: من يتق الله ليجعل له مخرجا، ولا شك أن عليَّة التركيب الذي يقبل أداة التعليل أقوى من علية ما ليس كذلك.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/١، وينظر أيضاً: تفسير ابن عطية ٣٨١/١.

(٢) صحيح البخاري-كتاب النكاح-باب تزويج الثيبات، رقم الحديث (٥٠٧٩)، صحيح مسلم-كتاب الإمارة-باب كراهة الطروق لمن ورد ليلاً، رقم الحديث (٥٧).

(٣) ديوان النمر بن تولب العكلي ص٥٣.

المطلب الثالث

مرتبة التعليل بجواب الأمر

تعليل جواب الأمر لجملته تعليلٌ ظني؛ لاحتمال عدم التعليل، ولم أر أحداً منع إفادتها للتعليل، غير أن الخلاف في التعليل بأدوات الشرط قد يسحب ذيله على التعليل بها لرجوعها إليها بطريق التضمين أو غيره، ولكن الراجح صحة التعليل بها لما تقدم، وأما نوع دلالتها عليه فالأقرب أنه دلالة سياقية معنوية غير لفظية، ولكنها من حيث قوة التعليل أعلى رتبةً من جملة الشرط على ما سبق تقريره، كما أنها أقوى في التعليل من دلالة سياق الواو؛ لكونها أظهر وأكثر.

المطلب الرابع

أمثلة التعليل بجواب الأمر

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص / ٣٤]، قرأ عاصمٌ وحمزة "يصدقني" بالرفع على الاستئناف، وقرأ الباقون من العشرة بالجزم على جواب الأمر(١) ، والتعليل على كلتا القراءتين ظاهر، ولهذا فسَّر ابن عباسٍ رضي الله عنهما "يصدقني" بقوله: "كي يصدقني"(٢) ، وفيه دلالةٌ ظاهرة على إفادة جواب الأمر التعليل من جهة المعنى.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٤١/٢، البدور الزاهرة ص٢٤١.

(٢) تفسير ابن جرير ٥٧٨/١٩، ورواه عنه البخاري في الصحيح معلقاً- كتاب أحاديث الأنبياء-باب قول الله عز وجل: (وهل أتاك حديث موسى)، ص٦٩٥.

المثال الثاني: قوله عز وجل: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف / ١٢]، صرح ابن عطية بعلِّيَّةِ جواب الأمر لجملته بقوله: "علَّلوا طلبه والخروج به بما يمكن أن يستهوي يوسف لصباه من الرتوع واللعب والنشاط"(١) ، وأشار إليه الزجاج حيث ردَّ الأمر وجوابه إلى أسلوب الشرط بقوله: "المعنى أرسله إن ترسله يرتع"(٢) .

المثال الثالث: قوله: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود / ٣]، أشار الإمام ابن جرير إلى عليَّة جواب الأمر لجملته في الآية بقوله: "يقول -تعالى ذكره- للمشركين الذين خاطبهم بهذه الآيات: استغفروا ربكم ثم توبوا إليه، فإنكم إذا فعلتم ذلك بسط عليكم من الدنيا ورزقكم من زينتها"(٣) .

(١) تفسير ابن عطية ٣/٢٢٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٩٥.

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ١٥/٢٢٩.

الخاتمة

في ختام البحث هذا عرضٌ لأهم نتائجه التي توصل إليها الباحث:

١_ اعتنى الأصوليون بجمع ألفاظ التعليل في بابي معاني الحروف والقياس.

٢_ لم يستقصِ الأصوليون ألفاظ التعليل، بل اقتصر أكثرهم على أهمها وأشهرها.

٣_ رجع الباحث إلى تفسير القرآن الكريم والمصادر اللغوية فاستنتج أن في اللغة صيغاً صالحةً للتعليل لم يذكرها أحدٌ من الأصوليين، وهي الحال المفردة، والحال الجملة، وكذلك الجملة المستأنفة وجملة الطلب.

٤_ تبيَّن بعد النظر في تنوُّع ألفاظ التعليل وصيغه انقسامها إلى حروفٍ وأسماءٍ وجمل.

٥_ أثبت الباحث أن صيغ التعليل التي لم يذكرها الأصوليون هي أقوى في الدلالة على التعليل من بعض ما ذكروه.

٦_ ظهر للباحث بالدليل أن الراجح من قولي الأصوليين هو صلاحية حرف الكاف للتعليل، وكذلك حرف "عن"، وحرف "على"، وحرف الواو.

٧_ ظهر أيضاً بالدليل عدم إفادة حرف "أو"، وحرف "كأن" للتعليل.

٨_ لاحظ الباحث تفاوت مراتب الألفاظ الصالحة للتعليل في القوة، فوضع كلَّ لفظ منها في مرتبته اللائقة به.

تم البحث

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

❁❁❁

المصادر والمراجع

١ــ الإحكام في أصــول الأحكام، لأبي الحســن الآمدي، تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ .

٢ــ ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١٨ه.

٣ــ إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٤١٩هـ.

٤ــ ألفية ابن مالك الأندلسي في النحو، المكتبة الشعبية، بيروت.

٥ــ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد عبد الله بــن عمــر البيضــاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الأولى، ١٤١٨ هـ.

٦ــ الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، لأبي المعــالي القزويني، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط الثالثة.

٧ــ البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحرير: عمر سليمان الأشقر وعبد القادر العاني.

٨ــ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٩ــ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني ابن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠ــ البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، ت١٤٠٠هـ.

١١ــ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٢ــ التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٣٨٤هـ.

١٣ــ تسهيل الفوائد لابن مالك الأندلسي، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٤ــ تسهيل الفوائد، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ه.

١٥ــ تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع، للزركشي، تحقيق : سيد عبدالعزيز وعبد الله ربيع، ط٣، ١٤١٩هـ، مكتبة قرطبة .

١٦ــ تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧ــ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤٢٠هـ.

١٨ــ تنقيح محصول ابن الخطيب، للمظفر بن أبي الخير التبريزي، رسالة دكتوراه، إعداد حمزة زهير حافظ، جامعة أم القرى.

١٩ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ١٤٢٨هـــ.

٢٠ــ جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـــ.

٢١ــ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط الثانية، ١٣٨٤هـــ .

٢٢ــ الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣ ه.

٢٣ــ حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع، ط٢، ١٣٥٦هـــ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي–مصر.

٢٤ــ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري، دار صادر – بيروت.

٢٥ــ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد ابن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٧ هـــ.

٢٦ــ حاشية الكمال ابن أبي شريف، المسماة: الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع: لابن أبي شريف المقدسي، رقم المخطوط (٤٩)، من مصورات جامعة أم القرى.

٢٧ــ حروف التعليل عند النحويين والمفسرين، للأستاذ عماد علوان حسين، مجلة الأستاذ، العدد ٥٩، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠١١م.
٢٨ــ حروف التعليل وألفاظه بين النحويين والأصوليين، للدكتور عبد الفتاح محفوظ، شبكة الألوكة، قسم الكتب.
٢٩ــ ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة.
٣٠ــ ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت.
٣١ــ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لعبد الوهاب بن السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، ط١، ١٤١٩هـ، عالم الكتب- بيروت.
٣٢ــ روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٣٣ــ زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الأولى - ١٤٢٢ هـ
٣٤ــ سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٣٥ــ سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط الثانية، ١٣٩٥هـ.

٣٦ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط العشرون ١٤٠٠ هـــ.
٣٧ــ شرح التسهيل، للإمام محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر.
٣٨ــ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن الجرجاويّ المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـــ.
٣٩ــ شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.
٤٠ــ شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـــ.
٤١ــ شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني، ولا تصح نسبته ففي الكتاب نقول متأخرة عن زمن أبي عمرو وليس الأسلوب أسلوبه، عبدالمجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. ط الأولى، ١٤٢٢ هـــ.
٤٢ــ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط٢، ١٤١٤هـــ، المكتبة الأزهرية–مصر.
٤٣ــ شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٤٤ــ شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشـــام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط الحادية عشرة، ١٣٨٣هـــ.
٤٥ــ شرح مختصر الروضة: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي، ط٢، ١٤١٩هـــ، مؤسسة الرسالة-بيروت.
٤٦ــ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسـائلها وسـنن العـرب فـي كلامهـا، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، الناشـر: محمـد علـي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ.
٤٧ــ صحيح البخاري، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ.
٤٨ــ صحيح مسلم بشرح النووي، ترقيم وضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـــ.
٤٩ــ الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨ هـــ.
٥٠ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط الثالثة – ١٤٠٧ هـــ.
٥١ــ اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، ط٣، ١٤٢٣هـــ، دار ابن كثير-دمشق.
٥٢ــ مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، مكتبة المعارف، الرباط.
٥٣ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط لأولى – ١٤٢٢ هـــ.

٥٤ـ المحصول في علم الأصول، للرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
٥٥ـ المستصفى، للغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٥٦ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢١ هـ.
٥٧ـ المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط الأولى ١٤٠٩هـ.
٥٨ـ معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محمد بن الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥٩ـ معانى القرآن، لأبي الحسن المجاشعي البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١١ هـ.
٦٠ـ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب – بيروت، ط الأولى ١٤٠٨ هـ.
٦١ـ المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تقديم خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت .
٦٢ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الل، دار الفكر – دمشق، ط السادسة، ١٩٨٥م.

٦٣ــ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بابن خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٦٤ــ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٦٥ــ النشر في القراءات العشر، لأبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

٦٦ــ نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، تأليف: جمال الدين الإسنوي، عالم الكتب، بيروت.

٦٧ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٦٨ــ وجوه القرآن، لأبي عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري، تحقيق: د. نجف عرشي، مجمع البحوث الإسلامية، إيران.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٤٢٩
التمهيد: في بيان مسالك العلة، وما ذكره الأصوليون من ألفاظ التعليل وما لم يذكروه إجمالاً .	١٤٣٨
الفصل الأول: التعليل بالحروف، وفيه ستة مباحث:	١٤٤١
المبحث الأول: التعليل بحرف الكاف، وفيه أربعة مطالب :	١٤٤١
المطلب الأول: بيان معاني الكاف إجمالاً	١٤٤١
المطلب الثاني: ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح	١٤٤٣
المطلب الثالث: بيان رتبتها في التعليل	١٤٤٥
المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها	١٤٤٦
المبحث الثاني: التعليل بـــ "عن"، وفيه مطالب :	١٤٤٨
المطلب الأول: بيان معاني "عن" إجمالاً	١٤٤٨
المطلب الثاني: بيان رتبتها في التعليل	١٤٥١
المطلب الثالث: أمثلة التعليل بها	١٤٥١
المبحث الثالث: التعليل بـــالواو، وفيه مطالب:	١٤٥٣
المطلب الأول : بيان معاني الواو إجمالاً	١٤٥٣
المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح.	١٤٥٥
المطلب الثالث : بيان رتبتها في التعليل.	١٤٥٧
المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها.	١٤٥٨
المبحث الرابع: التعليل بـــ "أو"، وفيه مطالب:	١٤٦٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : بيان معاني "أو" إجمالاً	١٤٦٠
المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح	١٤٦٢
المبحث الخامس: التعليل بـــ "كأنَّ"، وفيه مطالب:	١٤٦٤
المطلب الأول : بيان معاني "كأن" إجمالاً	١٤٦٤
المطلب الثاني : ذكر الخلاف في التعليل بها مع بيان الراجح	١٤٦٥
المبحث السادس: التعليل بـــــ"على"، وفيه مطالب:	١٤٦٧
المطلب الأول: بيان معاني "على" إجمالاً	١٤٦٧
المطلب الثاني: إفادة "على" التعليل، وبيان خلاف النحويين في ذلك	١٤٦٩
المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل	١٤٧١
المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها	١٤٧١
الفصل الثاني: التعليل بالأسماء المفردة والجمل، وفيه أربعة مباحث:	١٤٧٣
المبحث الأول: التعليل بالحال المفردة، وفيه مطالب:	١٤٧٣
المطلب الأول: تعريفها	١٤٧٣
المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل	١٤٧٤
المطلب الثالث: إهمال جمهور النحاة بيان إفادة الحـــال التعليـــل، وبيان سببه	١٤٧٨
المطلب الرابع: بيان مرتبتها في التعليل	١٤٨٠
المطلب الخامس: أمثلة التعليل بها	١٤٨٠
المبحث الثاني: التعليل بالجملة الحالية، وفيه مطالب:	١٤٨٢
المطلب الأول: تعريفها	١٤٨٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: بيان إفادتها التعليل	١٤٨٢
المطلب الثالث: بيان مرتبتها في التعليل	١٤٨٣
المطلب الرابع: أمثلة التعليل بها	١٤٨٣
المبحث الثالث: التعليل بالجملة المستأنفة البيانية، وفيه مطالب:	١٤٨٥
المطلب الأول : بيان معنى الجملة المستأنفة إجمالاً	١٤٨٥
المطلب الثاني: أقسام الجملة الاستئنافية البيانية	١٤٨٦
المطلب الثالث: أغراض الجملة الاستئنافية البيانية	١٤٨٧
المطلب الرابع: إفادة الجملة الاستئنافية البيانية التعليل	١٤٨٧
المطلب الخامس: بيان مرتبتها في التعليل	١٤٨٨
المطلب السادس: أمثلة التعليل بها	١٤٨٨
المبحث الرابع: التعليل بجواب الأمر، وفيه مطالب:	١٤٩٠
المطلب الأول: تعريف جواب الأمر	١٤٩٠
المطلب الثاني: إفادة جواب الأمر التعليل	١٤٩١
المطلب الثالث: مرتبة التعليل بجواب الأمر	١٤٩٤
المطلب الرابع: أمثلة التعليل بجواب الأمر	١٤٩٤
الخاتمة	١٤٩٦
المصادر والمراجع	١٤٩٧
فهرس الموضوعات	١٥٠٥